العدد الأول • المجلد الأول • السنة الأولى ٢٠٠١

حولية تعنى بشؤون الآثار والتاريخ والتراث

المسند

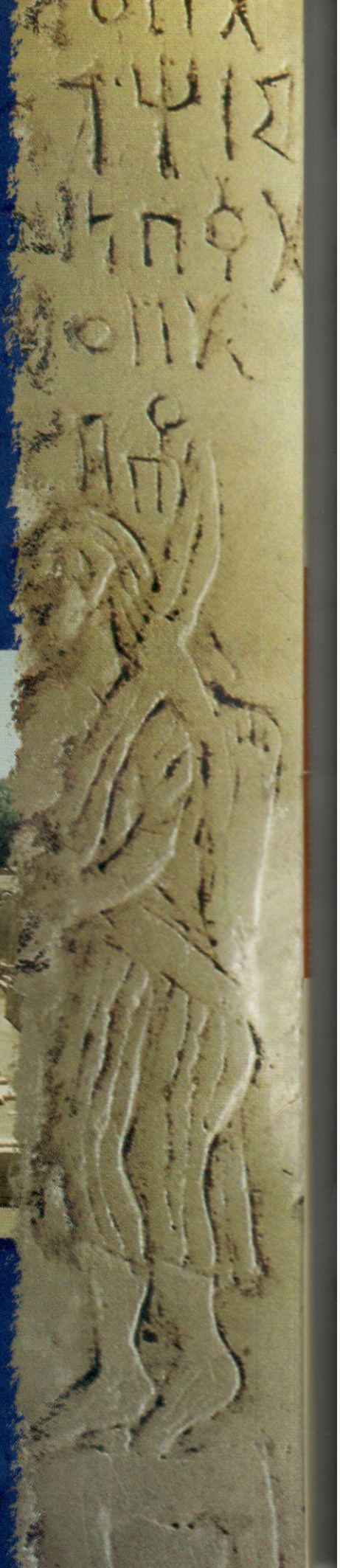

قواعد النشر في الحولية

- أن يكون البحث جديداً ومتميزاً.
- أن لا يكون قد سبق نشره أو مرسلاً للنشر في مجلة أو حولية أخرى، على أن يقدم كاتب البحث تعهداً يؤكد ذلك.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها قائمة المصادر والمراجع والصور والأشكال الايضاحية عن 15 صفحة.
- يشار في النص إلى المصادر والمراجع بكتابة الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات على أن يكون ذلك بين قوسين. ويمكن كتابة الهوامش أسفل الصفحات أو يشار إليها رقماً داخل النص ويتم إجمالها في نهاية الموضوع.
- ترسل البحوث مطبوعة وتزود باسم الباحث أو الباحثين وعنوانه أو عناوينهم الثابتة بالكامل.
- تقبل المجلة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والانجليزية....
- يقدم مع كل بحث ملخص لا يقل عن 150 كلمة ولا يزيد عن 200 كلمة.
- يقدم البحث من نسختين على أن يكون الأصل منها.
- يرافق البحث الصور والأشكال والخرائط الايضاحية. ترسم الأشكال بالحبر الصيني على ورق (كلك)، أما الصور الفوتوغرافية يجب أن تكون عالية الجودة والمعالم فيها واضحة، على أن تعطى الصور والأشكال أرقاماً متسلسلة.
- يطبع البحث على وجه واحد من الورقة، وتأخذ كل ورقة رقمها الخاص، ويثبت فيها الاسم الأخير للكاتب أو أسماء الكتاب.
- بالنسبة للبحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمرات أو الندوات فيشار إلى ذلك في حاشية البحث.
- يوضع خط تحت المصادر والمراجع والمجلات، أما المقالات والأبحاث فإنها تكتب بين فاصلتين مقلوبتين. مثال: عبدالله، يوسف محمد، 1990. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره. بيروت، دار الفكر المعاصر.

غالب، عبده عثمان، 1995. "نتائج المسح الأثري في منطقة حضور همدان" الاكليل 23:210-231.

- يرفق البحث بقائمة تحمل ثبتاً كاملاً بالمصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث، مع مراعاة التسلسل الأبجدي في القائمة.
- البحوث التي لا تتوفر فيها شروط النشر لن ينظر فيها.
- لا تعاد المادة غير المنشورة لأصحابها.

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / يوسف محمد عبدالله

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات

رئيس تحرير حولية المسند

شارع سيف بن ذي يزن / صنعاء - الجمهورية اليمنية

صندوق بريد: 1136

تلفون: 1-276767 (967)

فاكس: 1-275379 (967)

الاشتراك السنوي للمؤسسات

في اليمن: المؤسسات 2000 ريالاً يمنياً

الأفراد 1000 ريال

في البلاد العربية: المؤسسات 20.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 15.00 دولاراً

في البلاد الأجنبية: المؤسسات 30.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 20.00 دولاراً

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. يوسف محمد عبد الله

نائبا رئيس التحرير

أ.د. حسين عبد الله العمري

أ. مطهر علي الإرياني

مدير التحرير

د. عبده عثمان غالب

المحررون

د. مديحه محمد رشاد

د. أحمد يحيى الغماري

د. عبد العزيز بن عقيل

أ. مهند السياني

سكرتارية التحرير

محمد طه الأصبحي

خالد العنسي

حسين العيدروس

الاخراج الفني

سامو برس غروب

التنفيذ

دار الفكر المعاصر - بيروت

الطباعة

مطابع المستقبل - بيروت

Al-Musnad

Editor-in-chief

Yusuf M.Abdallah

Vice-Editor-in-chief

Hussain A. al-Amri

Mutahhar A. al-Iryani

Managing Editor

Abdo O. Ghaleb

Editors

Madiha M. Rashad

Ahmad Y. Ghumari

Abdulaziz B. Aqil

Muhannad al-Sayyani

Technical Production

Samo Press Group

Execution

Dar Al-Fikr Al-Mouaser, Beirut

Printing

Al-Mustaqbal Press, Beirut

الفهرس

الآثار تراث للجميع ____ 2

رسالة امرأة ـ نقش بخط الزبور اليماني ____ 5

ثقافة مجتمعات العصر البرونزي ____ 9

الخطة الشاملة لمشروع تطوير المتحف الوطني بصنعاء (1998م ـ 2003م) ____ 16

نشاط الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات خلال الفترة (98م ـ 99م) ____ 28

مواقع وأدوات من العصور الحجرية في اليمن ____ 45

مطالعات ____ 50

تقرير عن أعمال المسح والتنقيب الأثري في موقع مقولة ____ 52

متحف سيئون ____ 54

وحدة الآثار والحضارة ____ 57

الديانة في اليمن القديم ____ 64

قضايا أثرية ____ 67

الخطة العامة للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ____ 69

أخبار أثرية ____ 79

وثائق: قانون الآثار وتعديلاته ____ 82

* Some Notes on Two Yemeni Contemporary Documents ____ 90

* Canadian Archaeological Mission of the Royal Ontario Museum In Yemen ____ 93

قضايا أثرية

نبش المواقع الأثرية وإتلافها

التراث الحضاري في اليمن والذي من أهم جوانبه الجانب الأثري، يواجه اليوم عملية تخريبية مكثفة تهدف إلى قطع صلتنا بالماضي، وذلك باجتثاث وطمس المواد الثقافية مثل الآثار والمباني التاريخية والحقائق المادية التي تستقي منها مادة التاريخ ويقوم على أصولها بناء المجتمع الحالي. تلك الآثار العريقة التي صمدت لمئات من السنين أمام عدوان الناس والتغيرات المناخية والفيضانات والزلازل والرياح والحروب تدمر ويعبث بها من خلال نبش المواقع الأثرية وسرقة محتوياتها وتهريبها إلى خارج البلاد، عمداً ودون عمد، إهمالاً أو لا مبالاة، جهلاً أو قلة وعي، ويتم ذلك بكثافة عجيبة وسرعة غريبة، تدمر هذه الآثار في مرحلة من تاريخنا نحن فيها في أمس الحاجة إلى ترسيخ الأسس وتثبيت الأصول التي تربطنا بهذا الوطن وتؤكد استمراريته ووحدته، وفي وقت لم يكتب تاريخ هذا البلد بعد، ولم تتوفر لدينا نماذج كافية محفوظة من آثاره، وأن مادة هذا التاريخ الذي ننشد كتابته تستقى من تلك الحقائق المادية التي نعثر عليها في شقفة فخار أو رقم مخطوطة، أو نقش على حجر أو لقية بين ثنايا تل من التراب، أو تراصفات الطبقات الاستيطانية التي ما تزال تحت التراب وبين جنبات الأطلال القديمة، التي تدمر ويعبث بها بحدة وكثافة وسرعة وسذاجة في فترة يمكن إذا توفر حسن القصد وبعض الجهود والتنسيق المنظم بين الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات والمؤسسات والهيئات والمشاريع الإنمائية العامة والخاصة في البلاد الحد من سرعة وكثافة هذا الدمار الشامل للآثار، وتفادي الكثير من الأخطار التي تحدق بها.

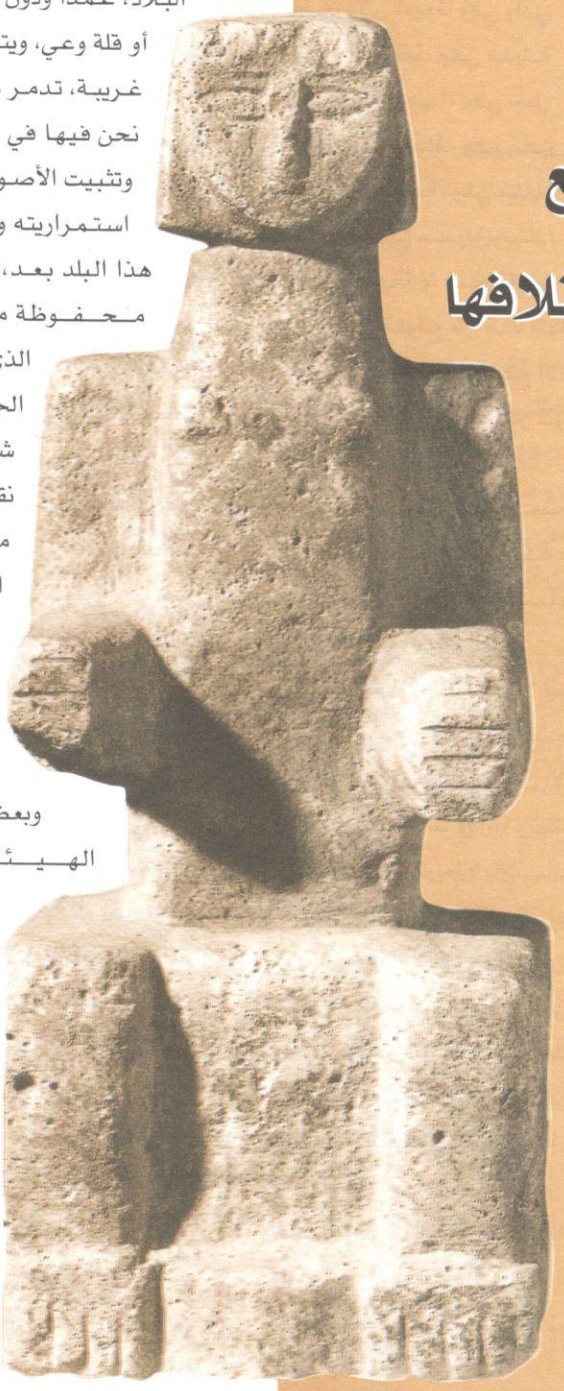

تلك هي قضايا الآثار اليمنية: تدمير، تشويه، طمس، سرقة، تسريب إلى الخارج، ضياع!

وقد حذر عالم الآثار اليمنية الأستاذ الدكتور يوسف محمد

عبد الله من خطورتها وحدتها وكثافتها وسذاجتها وسرعتها في محاضرة بعنوان (المسألة الأثرية في اليمن) قدمها ضمن الموسم الثقافي لكلية الآداب بجامعة صنعاء عام 1977/1976م، ودعى فيها الجميع إلى تكاثف الجهود لعمل شيء ما، يضمن الحد الأدنى من جهود الحفاظ والإحياء، وقال أننا نجد أنفسنا في وضع لن نحمد عليه إن نحن تهاونا في الأمر وتخلفنا عن الركب، ولم نمسك بزمام المبادرة. وأكد أن الحفاظ والأحياء الذي دعا إليه ينبغي أن يقوم على مصالحة بين عملية التنمية التي تقتضي تنمية الحاضر وفق إيقاع التغيير السريع، وعملية التأصل والإحياء التي تشد إلى قوالب الماضي وشواهده ورموزه، والتي تحتاج إلى زمن كافٍ يتمثل فيه الجديد ببطء وهدوء، بحيث يثبت غرسة ويشتد في تربة القديم.

وعن أسباب هذا الدمار الشامل أشار الأستاذ الدكتور في محاضرته تلك إلى أن هناك أسباباً كثيرة طبيعية وبشرية تشترك في تدمير الآثار بوجه عام، ذكر منها ثلاثة.

السبب الأول: هو الزحف العمراني وبرامج التنمية، في هذا المجال يقول الأستاذ الدكتور يوسف تخوض بلادنا اليوم معركة البناء والتعمير والتنمية وذلك من أجل حياة أفضل، وفي سبيل إرساء بنيان اليمن الجديد جنباً إلى جنب معارك عديدة فاصلة يخوضها شعبنا العظيم. طريق لا بد أن يشق ومشروع سكني ينبغي أن ينجز، وحقل زراعي لا مفر من توسيعه ومدارس تشيد، شبكات مجار وإنارة ومياه تمد، وحتى الملاعب والمعسكرات والتشجير والمرافق العامة كلها أمور من صميم الحياة الجديدة، لكن هذه المشاريع العمرانية الضخمة في بلاد غنية بآثارها كاليمن، تضع هذه الآثار في أحرج فترات تاريخها. فعمران المساجد وتوسيعها وترميمها واستبدال أجزاء من منابرها دون تنسيق مع الهيئة العامة للآثار ودون إشرافها، يطمس كثيراً من الزخارف والكتابات الدقيقة المحفورة على الجص والخشب، ويغطي ملامح الفن الإسلامي القديم، وأن إزالة أجزاء من المساجد واستبدالها بأجزاء حديثة يفقدها جزءاً كبيراً من تاريخها العريق.

وتخريب المنشآت السكنية والمائية والمعابد القديمة قائم على قدم وساق في مدينة مأرب ومنطقة سد مارب، وفي المناطق المجاورة، وفي صروح خولان التي كادت تنتهي وتختفي معالمها إلى الأبد من وجه الأرض، وفي مدينة قطرة، ومدينة بران التي اختفت معالمها إلى الأبد،

وفي شبام الغراس، وفي قصر الخدرة في جبل عيال يزيد، وفي حاز همدان وبيت غفر، وفي المحويت وفي صروح أرحب، وفي النخلة الحمراء، وفي وادي الجوبة، وفي وادي حريب، وفي تمنع، وفي شبوة، وفي وادي دوعن، وفي قنأ، وفي مدينة عدن وصهاريجها، وفي جبل العود، وفي ناعط، وفي مدن الجوف القديمة، وفي مدينة صنعاء، وفي مدينة زبيد، وغير ذلك مما لا يتسع ذكره.

إن كل موقع من هذه المواقع الأثرية مملوء بحفر السرقة بحثاً عن القطع الأثرية، وآثار الجرارات التي تقوم باستمرار بجرف آثار المواقع وحملها على شاحنات كبيرة كمواد بناء.

السبب الثاني: هو ضعف الوعي الآثاري في بلادنا، إن ضعف الوعي الآثار تركه من مخلفات الاستبداد والاستعمار في بلادنا. ويتساءل الأستاذ الدكتور يوسف (متى نتيح الفرصة لشعبنا أن يعلم أن الآثار ملك للأجيال وتراث حضاري للأمة، فلا يجوز الاتجار به، وضياعه ضياع جزء من ممتلكات الشعب الثقافي، وتسربه إلى الخارج خسارة لا تعوض. إن الآثار هي جذورنا التاريخية والتعبير عن كياننا وذاتنا وتطلعاتنا الوحدوية. وإن الآثار قيمة حضارية تربطنا بالإنسانية جمعاء، وإنه من المعلوم بالضرورة اليوم أن الآثار قد أعطت هذا العصر الكثير من تقدمه. ولا شيء يأتي من لا شيء واليوم هو نتاج الأمس، فلا بد من أن نعمل على تعميق الوعي الأثري بين جماهيرنا، وإشاعته في مجتمعنا، ليكون رديفاً للبناء والتنمية، حتى تتسق الصلة بين المواطن وتراث شعبه، ليقوم عن قناعة ورضا بصيانته والمحافظة عليه.

على أن خير وسيلة لنشر الوعي الآثاري هو سرعة التحرك في مجالات البحث والتنقيب والصيانة الأثرية وتعميم المتاحف، وأن إبطاء اليمن وتردده في مجال البحث والتنقيب والصيانة الأثرية هو السبب الثالث في تدمير وضياع الآثار.

al-Musnad

Journal of Antiquities

History & Cultural Heritage of Yemen

Vol. 1 • No.1 • 2001